



الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
المديرية العامة للدراسات والمعلومات
مصلحة الأبحاث والدراسات

نظم الأغلبية (٢): عدا نظام الفائز الأول

أولاً: المقدمة

يتطلب اختيار النظام الانتخابي الملائم لدولة ما دراسة شاملة لجميع ظروفها، فلا يوجد أي نظام انتخابي خال من العيوب إذ لكل نظام مزاياه وعيوبه، حيث يتوقف مدى التوفيق في الاختيار على فهم ودراسة النظم الانتخابية المعروفة في العالم، وعلى الدراسة الملائمة بين ظروف الدولة التي يعد لها نظام انتخابي معين والنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعوامل المؤثرة فيه بالنسبة لهذه الدولة.

ثانياً: الوقائع

تقوم نظم الأغلبية على مبدأ بسيط مفاده فوز المرشحين أو الأحزاب الحاصلين على أعلى عدد من أصوات الناخبين بعد فرزها وعدّها.

١. نظام الكتلة

يتمثل نظام الكتلة، ببساطة، في استخدام نظام التعددية في دوائر انتخابية متعددة التمثيل، أي التي تنتخب أكثر من ممثل واحد عن كل منها.

يتمتع الناخبون بعدد من الأصوات يساوي عدد المقاعد التي يتم انتخابها عن دوائرهم، بحيث يمكنهم الاقتراع لأي من المرشحين على ورقة الاقتراع، بغض النظر عادةً عن انتماءاتهم الحزبية.

وفي غالبية نظم الكتلة، يمكن للناخب الإدلاء بما شاء من الأصوات التي يمتلكها طالما لم يتعدى ذلك عدد المقاعد المخصصة لدائرته الانتخابية.

يكثر استخدام نظام الكتلة في البلدان التي تفتقر إلى تركيبات وأحزاب سياسية قوية.

أ- إيجابيات نظام الكتلة

- يمكن الناخبين من اختيار مرشحهم بحرية أكبر ودون الأخذ بانتماءاتهم الحزبية.
- يفسح المجال لتقسيم البلد إلى دوائر انتخابية متعادلة الحجم نسبياً.
- في الوقت الذي يؤكد على دور أكثر أهمية للأحزاب السياسية، بالمقارنة مع نظام الفائز الأول، دافعاً باتجاه تقوية وتمكين الأحزاب الأكثر تماسكاً وأفضل تنظيماً.

ب- مساوئ نظام الكتلة

إن أهم مساوئه هي في انعكاساته غير المتوقعة وغير المرغوب فيها أحياناً على نتائج الانتخابات. فعندما يقوم الناخبون بالاقتراع بمجمل أصواتهم لصالح مرشحي حزب ما على سبيل المثال، يؤدي ذلك إلى تضخيم الاختلالات الناتجة عن نظام الفائز الأول فيما يتعلق بالتناسب بين عدد الأصوات وما تفضي إليه من مقاعد.

هذا ما يحصل بشكل خاص عندما تقوم الأحزاب بتسمية مرشحين لها لكافة المقاعد المتنافس عليها في الدائرة وبحث ناخبها للاقتراع لكل منهم.

ففي انتخابات عام ١٩٨٢ و عام ١٩٩٥ في موريشيوس، على سبيل المثال، فاز حزب المعارضة بكافة مقاعد البرلمان بحصوله على ٦٤ بالمئة وعلى ٦٥ بالمئة، على التوالي، من أصوات الناخبين. ونتج عن ذلك مصاعب جمة أمام عمل النظام البرلماني بشكل فاعل والقائم على وجود حكومة ومعارضة.

٢. نظام الكتلة الحزبية

على عكس ما يحصل في ظل نظام الفائز الأول، يقوم نظام الكتلة الحزبية على وجود دوائر انتخابية متعددة التمثيل، حيث يملك الناخب صوتاً واحداً يستخدمه لممارسة خياره بين قوائم حزبية من المرشحين بدلاً من الاختيار بين المرشحين الأفراد.

ويفوز الحزب أو القائمة الحاصل على أعلى الأصوات بكافة مقاعد الدائرة الانتخابية، وبذلك يتم انتخاب كافة مرشحيه على القائمة.

وكما هي الحال في نظام الفائز الأول، لا يتحتم على الفائز الحصول على الأغلبية المطلقة من الأصوات.

تتمثل أهم مزايا هذا النظام في كونه سهل الاستخدام، ويعمل على تحفيز الأحزاب السياسية وتمكينها من ترشيح مجموعات مختلطة من المرشحين وذلك عملاً على تمكين الأقليات من الحصول على تمثيل لها.

ويمكن استخدامه لتحقيق تمثيل عرقي متوازن، حيث أنه يمكن الأحزاب من تقديم قوائم مرشحين تشتمل على تنوع عرقي، وقد يتم تصميمه بشكل يلزم الأحزاب القيام بذلك.

إلا أن نظام الكتلة الحزبية يعاني من معظم المساوئ المتعلقة بنظام الفائز الأول، إذ أنه قد يؤدي إلى نتائج غير تناسبية من خلال تمكينه لحزب ما الفوز بكافة المقاعد، بالرغم من حصوله على أغلبية بسيطة من الأصوات.

ففي انتخابات عام ١٩٩٧ في جيبوتي فاز ائتلاف التجمع من أجل الأغلبية الرئاسية الحاكم بكافة مقاعد البرلمان، تاركاً بذلك حزبي المعارضة خارج نطاق التمثيل البرلماني.

٣. نظام الصوت البديل

تنتظم الانتخابات في ظل هذا النظام عادةً على أساس الدوائر الانتخابية أحادية التمثيل، كما هي الحال في ظل نظام الفائز الأول.

إلا أن نظام الصوت البديل يعطي الناخب خياراً أوسع مما يعطيه نظام الفائز الأول لدى ممارسة الاقتراع. فبدلاً من تحديد مرشحهم المفضل على ورقة الاقتراع، يقوم الناخبون حسب هذا النظام بترتيب المرشحين حسب الأفضلية وذلك من خلال إعطاء المرشح

المفضل الرقم "١" ومن ثم إعطاء الذي يليه في الأفضلية الرقم "٢" ومن ثم الرقم "٣" للذي يليه وهكذا.

وهذا الشكل يعطي نظام الصوت البديل الناخبين إمكانية التعبير عن أفضليتهم بدلاً من التعبير عن خيارهم الأول فقط.

ولهذا السبب يعرف هذا النظام عادةً بنظام الصوت التفضيلي في البلدان التي تعتمد. ويختلف هذا النظام عن نظام الفائز الأول كذلك في طريقة عد الأصوات.

فعلى الرغم من فوز المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة للأصوات (٥٠ بالمئة زائد واحد) بشكل مباشر، كما يحصل في نظام الفائز الأول ونظام الجولتين، إلا أنه في حال عدم حصول أي من المرشحين على تلك الأغلبية من الأصوات، يتم إقصاء المرشح الحاصل على أدنى عدد من الأفضليات الأولى من عملية عد الأصوات، ويتم احتساب تلك الأوراق استناداً إلى الأفضلية الثانية الرقم "٢" في كل منها.

ويتم احتساب كل ورقة منها لصالح المرشح الحاصل على أعلى الأفضليات. ويتم تكرار هذه العملية إلى أن يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة المطلوبة من الأصوات ويفوز بذلك في الانتخاب. وعليه فإن نظام الصوت البديل هو أحد نظم الأغلبية.

من الممكن، وليس من الضروري، أن يطلب من الناخبين في ظل النظم التفضيلية كنظام الصوت البديل أن يقوموا بترقيم كافة أو معظم المرشحين على ورقة الاقتراع حسب ترتيب الأفضليات، وذلك لتفادي ضياع الأصوات في المراحل المتقدمة من عملية العد بسبب عدم تعبيرها عن مزيد من الأفضليات المتسلسلة.

إلا أن ذلك من شأنه أن يعمل على زيادة عدد الأصوات الباطلة، كما وأنه يرفع من أهمية الأفضليات التي يجبر الناخب للتعبير عنها بين مرشحين لا يعنونه بأي شكل من الأشكال أو يرفضهم بشكل تام.

يتم استخدام نظام الصوت البديل في كل من أستراليا، وفيجي وبابوا غينيا الجديدة. وبذلك يشكل مثلاً جيداً حول انتشار النظم الانتخابية الإقليمية كما سبق وأشرنا حيث يتمركز استخدام هذا النظام على المستوى الوطني في أوقيانوسيا.

إلا أنه توجد بعض الأمثلة لاستخدامه على المستويات المحلية في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية، كما وأنه يستخدم في جمهورية أيرلندا لتنظيم الانتخابات الرئاسية.

أما أهم مزايا هذا النظام فتتمثل في تمكين الأصوات المعطاة لمجموعة من المرشحين من التراكم، بحيث يمكن توفيق الاهتمامات المتقاربة على الرغم من اختلافها من أجل الحصول على تمثيل في البرلمان.

كما وأن نظام الصوت البديل يمكن الناخبين المؤيدين للمرشحين ذوي الحظوظ الضئيلة بالفوز من التأثير في انتخاب المرشح الأوفر حظاً من خلال أفضليتهم الثانية والثالثة على ورقة الاقتراع.

وعليه كثيراً ما يعتبر هذا النظام على أنه عامل محفز باتجاه انتهاج سياسات الوسط، وذلك لكونه يدفع بالمرشحين للعمل على كسب الأفضليات الثانية أو الثالثة للناخبين الآخرين من غير مؤيديهم الأساسيين، وهو ما يتطلب من المرشحين العمل على توسيع دوائر التأييد بدلاً من حصر جهودهم في أطر ضيقة.

وعادةً ما تدعم التجربة الأسترالية في استخدام هذا النظام هذه الميول، إذ كثيراً ما تعمل الأحزاب الكبيرة على الاتفاق مع الأحزاب الصغيرة من أجل الحصول على الأفضليات الثانية من مؤيديها قبل كل عملية انتخابية، الأمر الذي يعرف "بتبادل الأفضليات".

بالإضافة إلى ذلك، وبسبب مطلب الأغلبية الذي يقوم عليه نظام الصوت البديل، فهو يرفع من مستوى التأييد للمرشحين المنتخبين، الأمر الذي ينتج عنه مستوى أعلى من الشرعية المكتسبة.

وتدل التجربة في كل من استراليا وباربوا غينيا الجديدة على إمكانيات نظام الصوت البديل في الدفع باتجاه انتهاج سياسات تعاونية وأكثر شمولي، حيث في السنوات الأخيرة تم اعتماد نظام الصوت البديل أو أحد متغيراته (الصوت الإضافي).

ولنظام الصوت البديل عيوبه كذلك، فهو يتطلب مستويات جيدة من الوعي والثقافة لتطبيقه بشكل صحيح، كما وأنه قد يؤدي إلى نتائج غير تناسبية بسبب استخدامه في دوائر أحادية التمثيل بالمقارنة مع نظم التمثيل النسبي، وحتى بالمقارنة مع نظام الفائز الأول في بعض الحالات.

كذلك فإن ميول هذا النظام لإفراز نتائج وسطية يستند إلى حد كبير على العوامل الاجتماعية والديمغرافية المحيطة به: فبينما تمخضت عنه نتائج أكثر اعتدالاً من حيث التمثيل النسبي لمختلف المجموعات العرقية في انتخابات الستينات والسبعينات من القرن الماضي في بابوا غينيا الجديدة، الأمر الذي أدى إلى إعادة اعتماده مؤخراً، ما انفكت الانتقادات تتوارد حول استخدامه في بلد آخر من بلدان المحيط الهادئ، فيجي، منذ البدء في استخدامه في ١٩٩٧. أخيراً وكما اتضح من خلال المثال الذي تم التطرق إليه حول انتخابات مجلس الشيوخ في أستراليا بين الأعوام ١٩١٩ و ١٩٤٦، لا يعمل نظام الصوت البديل بشكل جيد في ظل وجود دوائر انتخابية كبيرة متعددة التمثيل.

٤ . نظام الجولتين

كما يستدل من اسمه، يقوم هذا النظام على انتظام العملية الانتخابية من خلال جولتين انتخابيتين بدلاً من الجولة الواحدة، عادةً ما يفصل بينهما أسبوع أو أكثر، حيث تسير الجولة الأولى بذات الطريقة التي يتم فيها تنظيم الانتخاب على أساس الجولة الواحدة ضمن نظم التعددية/الأغلبية، وغالباً ما يكون ذلك استناداً إلى نظام الفائز الأول.

إلا أنه من الممكن استخدام نظام الجولتين في دوائر انتخابية متعددة التمثيل، من خلال استخدام نظام الكتلة. ويفوز في الانتخاب بشكل مباشر في الجولة الأولى، ودون الحاجة إلى جولة ثانية، الحزب أو المرشح الحاصل على أغلبية معينة من الأصوات، عادةً ما تكون الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين الصالحة، على الرغم من اعتماد بعض الدول لأغلبية أخرى في الانتخابات الرئاسية لدى استخدامها لنظام الجولتين.

وفي حال عدم فوز مرشحي الأحزاب أو المرشحين بتلك الأغلبية في الجولة الأولى، يتم تنظيم جولة انتخابية ثانية يفوز فيها بالانتخاب الحزب أو المرشح الحاصل على أعلى الأصوات.

أما التفاصيل المتعلقة بالجولة الثانية فتختلف من حالة إلى أخرى، والطريقة الأكثر شيوعاً تتمثل في حصر المنافسة في الجولة الثانية بين المرشحين أو الحزبين الحاصلين على أعلى الأصوات في الجولة الأولى، وهو ما يعرف بنظام الجولتين المستند إلى الأغلبية، إذ ينتج عنه بالضرورة فوز أحد المرشحين أو الحزبين بالأغلبية المطلقة للأصوات في الجولة الثانية وبالتالي فوزه في الانتخاب.

أما الطريقة الأخرى، والتي تعرف بنظام الجولتين المستند إلى التعددية/الأغلبية، والذي يتم استخدامه في الانتخابات التشريعية في فرنسا، فتتمثل في تمكين أي مرشح يحصل على ما يزيد عن ١٢, ٥ بالمئة من أصوات الناخبين المسجلين في الجولة الأولى المشاركة في الجولة الثانية من الانتخابات.

ويفوز في الانتخاب في الجولة الثانية المرشح الحاصل على أعلى الأصوات، بغض النظر عما إذا حصل على الأغلبية المطلقة للأصوات أم لا. وبالتالي فهذه الطريقة تختلف عن سابقتها، حيث يمكن أن يشارك في الجولة الانتخابية الثانية عدد أكبر من المرشحين لا ينحصر في مرشحين اثنين فقط.

يستخدم نظام الجولتين لانتخاب ٢٢ هيئة تشريعية حول العالم، وهو النظام الأكثر شيوعاً في انتخابات الرئاسة بشكل مباشر.

أ- مزايا نظام الجولتين الانتخابي

- أهم مزاياه أنه يعطي الناخبين فرصة ثانية للاقتراع لصالح مرشحهم المفضل من جديد، أو لتغيير رأيهم بين الجولة الأولى والثانية. وبذلك فهو يتحلى ببعض مزايا النظم التفضيلية، كنظام الصوت البديل، في نفس الوقت الذي يمكن الناخبين من التعبير عن خيار آخر جديد في الجولة الثانية مغاير كلياً لخيارهم في الجولة الأولى.
- يعمل نظام الجولتين على تحفيز الائتلافات واتفاقات الدعم المتبادل بين المرشحين المتقدمين على غيرهم في الجولة الأولى، وذلك تحضيراً للجولة الثانية، مما يؤدي إلى توافقات استراتيجية بين الأحزاب والمرشحين، كما وأنه يعطي الأحزاب السياسية وجمهور الناخبين الفرصة للتفاعل مع المتغيرات السياسية الحاصلة في الفترة الفاصلة بين الجولتين الانتخابيتين.
- يجد هذا النظام من مشكلة انقسام الأصوات، وهو ما تعاني منه كثير من نظم التعددية/الأغلبية، حيث تنقسم الأصوات بين حزبين أو مرشحين متقاربين أو متماثلين، مما ينتج عنه فوز حزب أو مرشح آخر أقل شعبية. ومن ناحية أخرى، لكونه لا يتطلب من الناخبين ترتيب المرشحين على ورقة الاقتراع حسب الأفضلية والتعبير عن أفضليتهم الأولى، فالثانية وهكذا، فقد يكون نظام

الجولتين أكثر ملاءمة من النظم التفضيلية للبلدان التي تعاني من وجود نسب عالية من الأميين.

ب- مساوى نظام الجولتين

● قد يثقل نظام الجولتين كاهل الإدارة الانتخابية، والتي تضطر بموجبه لتنظيم عملية انتخابية ثانية خلال مدة زمنية قصيرة بعد الانتهاء من الأولى، مما يزيد من أعباء العملية الانتخابية وتكلفتها المادية، بالإضافة إلى مزيد من التأخير في الإعلان عن نتائج الانتخابات النهائية، الأمر الذي قد يؤدي إلى شئ من عدم الاستقرار والغموض. زد على ذلك كونه يلقي المزيد من الأعباء على كاهل الناخبين، من خلال اضطرارهم للقيام بالاقتراع مرتين متتاليتين، الأمر الذي كثيراً ما ينتج عنه انخفاض حاد في مستويات المشاركة في الجولة الثانية مقارنة بالأولى.

● يعاني نظام الجولتين من كثير من مساوى نظام الفائز الأول. ولقد أظهرت الدراسات بأن هذا النظام يفرز في فرنسا أقل النتائج الانتخابية تناسباً في الديمقراطيات الغربية، كما وأنه يميل إلى شردمة الأحزاب السياسية وتشجيع الانقسامات بداخلها في الديمقراطيات الناشئة.

● **تتعلق أكثر العيوب الناتجة عن نظام الجولتين بالتبعات المترتبة على تطبيقه في المجتمعات المنقسمة على ذاتها.** ففي انتخابات العام ١٩٩٢ في أنغولا، والتي كان يفترض أن تفضي إلى سلام داخلي في البلد، نتج عن الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية فوز قائد المتمردين، جوناس سافيمبي، بالمرتبة الثانية بمجموع ٤٠ بالمئة من الأصوات، مقابل ٤٩ بالمئة لصالح مرشح الحزب الحاكم، جوسيه دوسانتوس.

اعداد: خالد فرج

مصادر:

- أندرو رينولدز، بن ريلي، أندرو إيليس، "أشكال النظم الانتخابية"، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA، السويد، الطبعة الثانية ٢٠١٠.
- عبدو سعد، علي مقلد، عصام نعمة اسماعيل، "النظم الانتخابية"، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، منشورات الحلبي الحقوقية، طبعة أولى، ٢٠٠٥.
- د. علي حسين الشامي، "التقسيمات الادارية والانتخابية: النموذج الأفضل للبنان"، الناشر رشاد برس، طبعة أولى ٢٠٠٥.